المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
6 س 3

فاتح فبراير 2017

إلى السادة
الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول نشر مذكرات بحث محلية في حق بعض المشتبه فيهم.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

فقد أبلغني السيد المدير العام للأمن الوطني أنه تبين لمصالحه أن مذكرات البحث المحلية التي تصدرها بعض مصالح الشرطة القضائية لا تتسم بالفعالية اللازمة لمكافحة الجريمة والتصدي لمرتكبيها في حالة فرارهم، وهو ما دعاه إلى مطالبة مصالح الأمن اللامركزة إلى نشر مذكرات بحث على الصعيد الوطني، التي تتسم بالنجاعة والفعالية بسبب نشرها عبر الناظم الالي للمديرية العامة للأمن الوطني، وهو ما يمكن من تتقيط المشتبه فيهم حيثما ضبطوا، ويتيح إمكانية التحقق من هوياتهم ورصدهم في حالات تنقلهم وسفرهم ، بالفنادق والمطارات والسدود الطرقية.

وبالنظر إلى كون قانون المسطرة الجنائية قد أناط بالشرطة القضائية مهمة التثبت من وقوع الجرائم وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها (م 18) دون تحديد لكيفية البحث، كما خول النيابة العامة مباشرة أو الأمر بمباشرة الإجراءات الضرورية للبحث عن مرتكبي المخالفات للقانون الجنائي وضبطهم وتقديمهم ومتابعتهم (المادتان 39 و49) دون ربط ذلك بتعميم البحث على الصعيد الوطني أو قصره على النطاق المحلي، ما عدا إذا تعلق الأمر بتطبيق مسطرة تسليم المجرمين حيث يتعين إصدار أوامر دولية بالبحث وإلقاء القبض، باعتباره الطريقة الأكثر نجاعة في ضبط المبحوث عنهم وإلقاء القبض عليهم والتي يبدو أنها تتوفر في أوامر البحث المنشورة على الصعيد الوطني التي تكفل تتبع المبحوث عنهم الفارين عبر ربوع إقليم المملكة.

ولأجله، فإني أطلب منكم الحرص مستقبلا على الأمر بنشر مذكرات البحث التي تأمرون بها أو تصدرها الشرطة القضائية تحت إشرافكم على الصعيد الوطني حتى تتوفر لها النجاعة المطلوبة، **والسلام**.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد